حـــوار

بقلم : احمد طلعت

هنـــاك فـــرق..!!

اثارت عملية ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة خلطا كبيرا بين موضوعين مختلفين تماما، الأمر الأول هو « طريقة» الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، والثانى هو (شخص) المرشح لمنصب الرئيس.

ولقد اسفر هذا (الخلط) بين الموضوعين عن حوار غير منطقى بين الاغلبية التى رات اعادة ترشيح الرئيس مبارك لمنصب الرئاسة، والاقلية التى اعترضت على هذا الترشيح.

فالدستور القائم وهو واجب الاحترام والتطبيق ينص على ان اختيار الرئيس يتم بناء على ترشيح من ثلث اعضاء مجلس الشعب على الأقل، ثم يعرض اسم المرشح بعد موافقة اغلبية مجلس الشعب عليه للاستفتاء العام.

ولقد تمت عملية ترشيح الرئيس وفقا لاحكام الدستور القائم بغير خروج عليها او مخالفتها وهى احكام - كما قلنا واجبة الاحترام والتطبيق-مادام الدستور قائما لم يتم الغاؤه او تعديله.

لكن المعارضين انتهزوا فرصة اقتراب موعد ترشيح الرئيس ليعبروا عن رايهم فى عدة مسائل اخرى من بينها ضرورة تعديل الدستور، والغاء قانون الطوارئ، ومنصب المدعى الاشتراكى، وقانون الانتخاب، وغير ذلك من المسائل التى تتعلق بالعمل الوطنى في مجمله وتهدف الى تطوير النظام اليمقراطية والسير به بضع خطوات الى الأمام.

والمطالبة بالمزيد من الديمقراطية امر مشروع تماما، فالديمقراطية لم تولد- في اى بلد من بلدان العالم - كاملة ونموذجية، يشهد على ذلك التطوير المستمر للانظمة الديمقراطية في البلدان المتحضرة وآخرها ايطاليا التى عدلت منذ اسابيع قليلة فى قانون الانتخاب من اجل توسيع قاعدة الديمقراطية ولكن التطوير والتقدم نحو الأفضل يظل واردا حتى فى دولة مثل ايطاليا.

وليس معنى تطوير النظام الانتخابى في ايطاليا انها كانت دولة محرومة من الديمقراطية قبل التعديل لكن معناه ان الديمقراطية هى بناء يحتاج - من وقت لآخر - الى (اضافة او تحسين) حتى يقترب تدريجيا من الكمال المنشود.

فالمطالبون - اذن - في مصر بتعديل الدستور وتطوير النظام الديمقراطى لهم كل الحق فى مطالبهم، وليس معنى مطالبتهم هذه انهم ينكرون القدر المتاح حاليا من الديمقراطية لكنهم فقط يرونه غير كاف فى بلد مثل مصر التى كانت من أوائل الدول التى اخذت بالنظام الديمقراطى فى العالم وسبقت فى ذلك كثيرا من الدول المتقدمة. لكن اختيار موعد انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، من اجل تكرار هذه المطالب قد اعطى الانطباع بان المسالة هى اعتراض على (شخص) المرشح للرئاسة بينما هى فى حقيقتها مجرد (مناسبة) لتكرار المطالبة بتوسيع قاعدة الديمقراطية.

فالرئيس مبارك (كشخص) ليس هناك اعتراض عليه سواء من الأغلبية او من المعارضة لكن المعارضين لترشيحه ظهورا وكانهم يعترضون على شخصه مع انهم فى الحقيقة يعترضون على (طريقة) الترشيح وهو الأمر الذى اعطى الحزب الوطنى الحاكم الفرصة لاتهامهم بانهم يعارضون لمجرد المعارضة وبانهم لولا (ديمقراطية الرئيس مبارك) ما استطاعوا ان يقولا (لا) كما قالوها في صحفهم دون خوف من اعتقال !و مصادرة ..!!وهنا يهرب المنطق - مرة اخرى - لكنه هذه المرة يهرب من كتاب الحزب الحاكم والمدافعين عنه تماما كما هرب المنطق من المعارضة من قبل فالخوف من الاعتقال والمصادرة لا يرد الا فى ظل الانظمة الديكتاتورية، ولم يقل احد بان نظام الرئيس مبارك هو نظام ديكتاتورى، وذلك ان الانظمة الديكتاتورية لا تعترف (اصلا) بالديمقراطية ولا باى قدر منها مهما كان متواضعا، فالمعارضون يعرفون تماما ان النظام السياسى فى مصر يقوم على التعددية الحزبية وعلى قدر كبير من حرية التعبير، لكنهم - فى الوقت نفسه - يرون ان هناك اضافات يجب ان تتم حتى (تكتمل) الديمقراطية وتحقق الغاية المنشودة منها.فالقدر المتاح من حرية التعبير - وفقا للدستور القائم - معناه بكل تاكيد ان مصر ليست محكومة بنظام ديكتاتورى مطلق، ولكن ليس معناه - ايضا - ان نظامها الديمقراطى قد اكتمل او انه ليس في حاجة لأى اضافة او تطوير..!!ذلك فاننا مع الرأى القائل بان الرئيس مبارك ليس هناك اى اعتراض عليه ليشغل منصب رئيس الجمهورية لفترة رئاسة ثالثة، لكن الاعتراض على الدستور الحالى قائم لأسباب موضوعية تبرره وهو اعتراض يجب الا يرتبط (بمناسبة) اعادة ترشيح الرئيس مبارك وانما يجب ان يظل قائما قبل ترشيح الرئيس وبعد ترشيحه مادامت المسالة ترتبط (بنظام) الحكم وليست (بشخص) الحاكم.

ونحن نطالب باعادة بعث (لجنة الدفاع عن الديمقراطية) التى كانت قد تكونت فى الثمانينات واشترك فى عضويتها ممثلون عن مختلف احزاب المعارضة والقوى السياسية ليكون مطلب تطوير الديمقراطية مطلبا قوميا لا يرتبط بمناسبة معينة، وانما يستند الى حقيقة موضوعية هى ان كل شئ فى العالم يتطور وكل شئ فى مصر يتطور وليس من المعقول ان يخرج شئ واحد على سنة التطور ويبقى جامدا هامدا كما بقى دستور ١٩٧١. ولسنا نطالب بان يتم كل شئ بين يوم وليلة فنحن نعلم محاذير ذلك ونعلم ايضا انه مطلب مستحيل فى الظروف التى نعيشها الآن لكن الشعب ينتظر على الاقل ان يرى بداية التغيير خلال فترة الرئاسة الثالثة للرئيس مبارك فطريق الألف ميل يبدا بخطوة واحدة.